يومياً مشافٍ «الصحة» تقدم ٧٠ ألف خدمة

مسؤول في وزارة الصحة لـ«الوطن»: خطة لتأمين تجهيزات طبية نوعية لعدد من المشافي حتى نهاية العام

فادي بك الشريف

أكد مصدر مسؤول في وزارة الصحة لـ«الوطن» خطة لتأمين تجهيزات طبية نوعية لعدد من المشافي ضمن إطار تنفيذ عدد من العقود حتى نهاية العام بما ينعكس على واقع المشافي للقيام بدورها المطلوب على أكمل وجه والارتقاء بواقع الخدمات المقدمة للمرضى.

وأشار المصدر إلى أن عدداً من التجهيزات تصل عن طريق المنظمات الدولية يتم توزيعها وفق الاحتياجات لعدد من المشافي وحسب كل منها بما ينعكس على نوعية وجودة الخدمات المقدمة.

وحسب المصدر تم خلال الربع الأول من العام الجاري تم وضع ٨ أجهزة تخطيط قلب و٦ أجهزة تخدير و٥ محطات لتوليد الأوكسجين وجهازي طبقي محوري وجهازين لتنظير المعدة وجهاز لمعالجة النفايات في الخدمة.

وفي الغضون، وضعت أمس، الهيئة العامة لمشفى الباسل بطرطوس أجهزة طبية جديدة وحديثة في الخدمة، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة.

وبين الدكتور إسكندر عمار مدير الهيئة العامة للمشفى أن المشفى تسلم ١١ جهازاً طبياً حديثاً لتلبية احتياجات معظم الأقسام في المشفى.

وتضمنت الأجهزة جهاز طبقي محوري متعدد الشرائح، وجهاز إيكو وجهاز غسيل كلية لقسم الكلية الصناعية، ومنظار حنجرة مرناً للشعبة الأذنية، وجهاز أشعة سينية نقالاً لقسم الأشعة، وجهاز صدمة، وجهاز تنفس آلياً عدد ٢، وجهاز (SPO2) عدد ٢ للعناية الأكليلية، وطاولتين لعمليات العينية والعظمية، وجهاز تخدير لقسم العمليات.

ولفت عمار إلى أهمية وضع هذه الأجهزة الحديثة بالخدمة لتطوير وتعزيز نوعية الخدمات التشخيصية والعلاجية المقدمة للمرضى بسرعة ودقة، وتسهيل عمل الكادر الطبي باختصار الجهد والوقت.

وفي سياق متصل بالقطاع الصحي، بلغ إجمالي الخدمات المقدمة في المشافي التابعة لوزارة الصحة خلال الربع الأول ٦.٥ ملايين خدمة منها ٥٣ ألف عمل جراحي و٦٩ ألف جلسة غسيل كلي و٨ آلاف جلسة معالجة كيميائية و٨٦٧ ألف صورة شعاعية، كما بلغ عدد مراجعي الإسعاف ٧٢٤ ألف مراجع.

أي أن مشافي وزارة الصحة تقدم وسطياً ٧٠ ألف خدمة طبية يومياً.

وأخيراً ريف دمشق تحسم أمرها

قرار حكومي لا رجعة عنه بإخلاء ملجأي الحيوانات في «شبعا والصبورة»

مدير الزراعة لـ«الوطن»: قرار الإخلاء لا عدول عنه

الوطن

عادت قضية إغلاق ملجأي الحيوانات في ريف دمشق في منطقتي «الصبورة وشبعا» إلى الوجهة مجدداً بعد انتهاء المهلة الرسمية التي منحت للنقل وتم توجيه كتاب من محافظة ريف دمشق إلى قيادة الشرطة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في عملية الإخلاء وتنفيذ القرار، علماً أن المشكلة تعود إلى أكثر من عام «بين صد ورد» مع وجود مهل تنتهي آخرها في الأمس، وسط تأكيدات رسمية أن القرار اتخذ بناء على شكاوى الجوار لأسباب تتعلق بالصحة والبيئة وبعد الكشف على الموقعين من عدد من اللجان.

مصدر مسؤول في محافظة ريف دمشق أكد لـ«الوطن» أن قرار الإخلاء للملجأ صادر عن وزارة الزراعة، مبيناً تخصيص الجمعية بمكان بديل مناسب في محافظة ريف دمشق «منطقة دنون» إلا أنه رغم إعطاء عدة مهل وإنذارات، مازالت إدارة الجمعية مستمرة بالمماطلة.

وقال المصدر: نحن مع حماية الحيوانات ولكن ليس على حساب المصلحة العامة، وخاصة أنه تم تأمين مكان بديل، مؤكداً جهوزية المحافظة لتقديم أي نوع من أنواع الدعم والمساعدة لإنجاز نقل الملجأ.

مدير زراعة ريف دمشق عرفان زيادة كشف لـ«الوطن» عن تخصيص الجمعيتين بـ٤٠ دونماً في منطقة دنون، على أن يتم البدء في تنفيذ قرار الإخلاء واستكمال إجراءات قرار التخصيص، لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالأرض.

ولفت زيادة إلى أن المديرية خصصت منذ ما يقارب ثلاث سنوات مديرية الشؤون الاجتماعية في ريف دمشق بالموافقة على إشغال الجمعية لمساحة من الأرض في منطقة شبعا لاستخدامها ملجأ للعناية بالحيوانات، إلا أنه بعد عودة المواطنين إلى المنطقة، وتعرضهم للضرر بسبب وجود الملجأ، وورود العديد من الشكاوى الصحية والبيئة للمديرية، تم اتخاذ قرار بإخلاء الملجأ المقام على أملاك الدولة ونقله إلى مكان آخر.

وأضاف مدير زراعة الريف: أما الملجأ في منطقة الصبورة فهو على أملاك خاصة مؤجرة، وأن قرار الإخلاء جاء على خلفية شكاوى صحية وبيئية من الجوار وبعد كشف من اللجان المختصة وخاصة أن الجمعيتين تعملان حالياً من دون الحصول على ترخيص بيطري من المديرية بعد انتهاء آخر ترخيص ممنوح لهما لمدة ثلاث سنوات، ما يعني أن عمل الجمعيتين حالياً مخالف.

وقال: رغم البدء بإجراءات التخصيص لمديرية الشؤون الاجتماعية في ريف دمشق للمكان البديل للملجأ، إلا أننا لم نلمس أي تجاوب واضح وملموس من القائمين على الجمعية بالذهاب إلى الأرض المخصصة وحصر احتياجات الملجأ للنقل.

وعاد زيادة ليؤكد أن قرار الإخلاء لا عدول عنه، داعياً القائمين على الجمعية للتعاون وللبدء بتجهيز متطلبات النقل للمكان المخصص أو إلى مكان بديل مؤقت ترتأيه، وأوضح أن المحافظة وجهة الجهات المختصة للبدء بتنفيذ إجراءات الإخلاء وفق الطرق القانونية لانتهاء المهلة القانونية الأخيرة.

وكانت «الوطن» نشرت منذ ما يقرب من العام حول قرار الإخلاء، والذي على ما يبدو مصادر مطلعة تم تأجيله عبر عدد من المهل الحكومية تجاوباً لمناشدات القائمين على الجمعية، إلا أن إدارة الجمعيات لم تستغل هذه المهل لإيجاد الحلول المناسبة والتي تضمن حماية الحيوانات التي ترعاها بالطريقة الملائمة وفقاً لأهدافها، ما استدعى اتخاذ الإجراءات القانونية من الجهات الوصائية بما يضمن سلامة الجوار والمصلحة العامة.

> مسؤول في المحافظة: نحن مع حماية الحيوانات ولكن ليس على حساب المصلحة العامة

مدير مياه الحسكة لـ«الوطن»: لا جديد بالانفراجات وكل الحلول المطروحة خجولة

الحسكة- دحام السلطان

عشرة أشهر وكارثة انقطاع المياه عن أكثر من مليون إنسان في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، لا تزال على حالها التي جعلت من مدينة الحسكة، مدينة منكوبة اليوم في ظل ظروف الطقس الحارة والخانقة جداً، نتيجة لانقطاع مياه الشرب عنها في محطة «علوك» المحتلة من قبل النظام التركي، للمرة التاسعة والثلاثين منذ احتلال النظام التركي للمحطة في شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، وباتت المشكلة ذاتها التي أصبحت قضية رأي عام تراوح في مكانها، ومن دون ظهور حلول أو انفراجات تلوح بالأفق، أمام صمت وتخاذل المجتمع الدولي ومؤسساته الأممية بأكملها تجاه ممارسات المحتل التركي والمليشيات المرتهنة له، الذي اكتفى بأن يقف صامتاً ومتفرجاً أمام جريمة قطع المياه عن المدنيين السوريين في محافظة الحسكة السورية.

وفي ضوء قطع مياه الشرب وعدم وصولها إلى منازل المواطنين في المدينة وضواحيها وريفها الغربي، خلال فترة عملها جراء التعديات التي أصبحت أمراً واقعاً وتجري بشكل دائم على خطوط جر المياه في أثناء فترات عملها المتقطعة خلال المرات الماضية، من دون حسب المصادر ذاتها، ودخول منظمات دولية إليها غير مرخصة لدى وزارة الخارجية.

وهو الأمر الذي دفع الأهالي إلى استخدام الآبار المنزلية السطحية «غير الصالحة للشرب» التي قاموا بحفرها أمام منازلهم مجبرين على ذلك، والتي بدورها جفت هي الأخرى بشكل شبه كامل، إضافة إلى شراء صهاريج مياه للشرب «غير موثوقة المصدر»، بأسعار مزاجية تخضع لمعادلتي العرض والطلب بعيداً عن عيون الرقابة تصل إلى أكثر من ٤٠ ألفاً لصهريج خمسة براميل، التي لا تكفي الأسرة متوسطة العدد سوى ثلاثة أيام فقط؟

لضخ المياه في المحطة وباتجاه خزانات محطة الحمة والمغذية لمدينة الحسكة وقطاعاتها وريفها الغربي وتجري بشكل دائم على خطوط جر المياه في أثناء فترات عملها المتقطعة خلال المرات الماضية، من دون حسب المصادر ذاتها، ودخول منظمات دولية إليها غير مرخصة لدى وزارة الخارجية.

وهو الأمر الذي دفع الأهالي إلى استخدام الآبار المنزلية السطحية «غير الصالحة للشرب» التي قاموا بحفرها أمام منازلهم مجبرين على ذلك، والتي بدورها جفت هي الأخرى بشكل شبه كامل، إضافة إلى شراء صهاريج مياه للشرب «غير موثوقة المصدر»، بأسعار مزاجية تخضع لمعادلتي العرض والطلب بعيداً عن عيون الرقابة تصل إلى أكثر من ٤٠ ألفاً لصهريج خمسة براميل، التي لا تكفي الأسرة متوسطة العدد سوى ثلاثة أيام فقط؟

من جهته بيّن مدير عام مؤسسة المياه محمد العثمان لـ«الوطن» أن الحلول البديلة لا تزال على حالها ودون المستوى ولا تفي بالغرض، ولا جديد قد يبشّر بانفراجات أو حلول جذرية باتجاه «علوك»، معتبراً أن جميع الحلول الموجودة اليوم هي خجولة جداً، ولا تؤدي الغرض إطلاقاً وهي ما زالت تتم بالطريقة التقليدية كما هي الحال الحاصلة في مخيمات النزوح التي تُصبت للمهجّرين فقط، من خلال محطات التحلية الموجودة في الحدائق العامة التي كان يصل عددها إلى ٢٠ محطة عاملة، وبطاقة ضخ إنتاجية يومية محددة بـ٣ م٣ فقط في الساعة، وتناقصت اليوم إلى النصف وفق برنامج تشغيل صباحي وبإمكانيات خجولة جداً تقوم بإيصال مياه الشرب للمواطنين من خلال الأوانٍ المنزلية البسيطة المستخدمة في البيوت وهي دون المستوى المأمول منها.

وأوضح العثمان أن الحلول النهائية تكمن عند مساعي الإدارة الحكومية بالمحافظة، وفي ظل الجهود التي يبذلها الأصدقاء الروس ومنظمة الطفولة والأمومة «يونيسف» في إزالة التعديات التي تقع على محاور خطوط نقل المياه عبر الأراضي التي تقع تحت سيطرة الاحتلال التركي، حين يتم تشغيل الآبار في المحطة التي يصل عددها إلى ٣٤ بئراً.

وأضاف: ومن الممكن أن تضع حداً للمشكلة وتنهيها بشكل جذري لعودة محطة «علوك» إلى عهدة المؤسسة لمتابعة عملها الاعتيادي وإجراء الصيانات الفنية اللازمة لها من خلال جهوزية طاقم عمل المؤسسة الفني المتأهب لدخول المحطة حين الطلب، والذي بدوره لم يدخلها للصيانة منذ نهاية شهر آب الماضي وعلى مدار ثلاثة أيام.

ولفت إلى أن المؤسسة لا سلطة لها على أسعار صهاريج المياه المرتفعة الثمن، التي تقوم بجلب مياه الشرب من غير مناهل المياه الرسمية التابعة للمؤسسة التي توقف عملها بتوقف محطة «علوك» عن العمل، مبيناً أنه كانت هناك محاولات لمعالجة بعض محطات التحلية التي خرجت عن الخدمة التي يصل عددها إلى ١٠ محطات نتيجة لجفاف آبارها السطحية، عن طريق مساعي عدد من الفعاليات الأهلية تحت بند «العمل الشعبي» بحفر آبار سطحية جديدة في محيط الآبار التي جفت «مواقع المحطات» إلا أنها لم تنه المشكلة لعدم الحصول على المياه المطلوبة للمعالجة فيها، مشيراً إلى أن هناك أكثر من ٤٠٠ خزان ثابت في المدينة، سعة الواحد منها ٢٥ برميلاً أي بما يُعادل ٥ م٣، والتي تم تغذيتها بالمياه بمعدل ثلاث مرات يومياً للخزان الواحد عن طريق منظمة فرع الهلال الأحمر العربي السوري وبالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مضيفاً: هناك مساعٍ من إدارة المؤسسة باتجاه المنظمات المشار إليها بالعمل على زيادة كمية المياه باتجاه الخزانات الثابتة المتوضعة في أحياء وحارات وساحات المدينة.